

## 'بيتي' و'المجلس التنسيقي' و'اتحاد المقاولين': 'روابي' ستبنى بأياد وشركات فلسطينية

- الإعلان عن عدة مبادرات اقتصادية تستهدف تشغيل عمال المستوطنات

التاريخ: 2011/1/2 الوقت: 16:58

رام الله 2-1-2010 وفا- فند كل من المدير التنفيذي لشركة 'بيتي' (الشركة المشرفة على البناء في مدينة روابي) بشار المصري، ورئيس المجلس التنسيقي للقطاع الخاص مهدي المصري، ورئيس اتحاد المقاولين عادل عودة، الأنباء التي تحدثت عن توقيع 20 شركة إسرائيلية عقود عمل في مدينة روابي.

وأكدت الأطراف الثلاثة أن مدينة روابي ستبنى بأيادي وعبر شركات فلسطينية 100%، بعيدا عن أي شركة مقولة إسرائيلية.

وكانت إذاعة الجيش الإسرائيلي، قد ذكرت في وقت سابق، 'إن نحو 20 شركة إسرائيلية وقعت على عقود مع إدارة المدينة الفلسطينية الجديدة (روابي) بقيمة عشرات مليارات الشواقل'. إلا أن هذه الأطراف أشارت في الوقت عينه إلى أنه ونظرا لانعدام بعض المواد الخام اللازمة للبناء، فإن الاستعانة بشركات إسرائيلية مزودة لهذه المواد (مثل الرمل، والاسمنت...) سيكون أمراً لا مفر منه.

وقال المصري: 'لقد تعرضنا في اليومين الأخيرين، لحملة تهدف إلى تشويه العمل في مدينة روابي، بادعاء أننا نعمل مع شركات بناء إسرائيلية'، نافيا ذلك جملة وتفصيلاً.

وأضاف المصري: 'لا يوجد ولن يوجد ولن يعمل في روابي أي مقاول إسرائيلي، بل وحتى لا توجد أي مفاوضات مع أي مقاول إسرائيلي في روابي، ونحن على ثقة تامة بقدراتنا الوطنية وخبراتنا الفلسطينية في بناء المدينة التي بنت في معظم العالم العربي'.

وتابع: 'إن الحملة استهدفت الشركات الإسرائيلية والتي هي حوالي 11 شركة (شركات مزودة لمواد الخام اللازمة للبناء) التي وقعت معنا اتفاقية، خاصة بالعمل'.

وشدد رئيس شركة 'بيتي' على أن الشركة تفرض عقوداً ملزمة لهذه الشركات الموردة بحظر استخدام أي مواد أو خدمات من المستوطنات، خاصة القدس والجولان، مضيفاً: 'إن هذا الشرط ينطبق على جميع الشركات سواء كانت فلسطينية أو إسرائيلية، وهذا شرط أوجدناه حتى قبل حملة 'الكرامة' التي تستهدف محاربة بضائع المستوطنات في الأرض المحتلة، والتي دعمناها وندعمها'.

وأضاف: 'هذه الشركات التي وافقنا على التعامل معها هي شركات توفر مواد خام رئيسية لا تتواجد في الضفة الغربية، ونحن مضطرون لشراؤها منهم مثل الرمل والاسمنت، حتى هذا تعاقدنا مع الوكيل الفلسطيني الذي يستورد الاسمنت من إسرائيل، ولسنا وحدنا في روابي نعمل هذا بل هذا ما يجري في كل البلد، نتيجة للافتقار لهذه المواد'.

وتابع: 'نحن منذ البداية أعلننا أننا ندعم الاقتصاد الفلسطيني ونعمل على تطويره، وما ركزنا عليه هو أننا ضخينا أموالاً للمصانع والشركات التي نتعامل معها لتطوير وزيادة حجم إنتاجها لزيادة قدرتها على توفير المستلزمات لروابي'.

وقال: إن 'حجم مشروع روابي أكبر من قدرة المصانع المحلية، ولكن المشكلة أن إسرائيل ترفض إدخال مواد كيميائية تعتبرها مزدوجة الاستخدام مثل مصنع الألمنيوم في نابلس'. وشدد المصري أن حظر العمل أمام الشركات الإسرائيلية لا يشمل فلسطينيي 1948.

وأضاف: إن 'روابي ستبنى بجهود وطاقت فلسطينية، ومن مقاولين فلسطينيين ونحن نقول إن المقاول الفلسطيني في أراضي 1948 له الحق في البناء كأي مقاول في الضفة وغزة، وطلبنا منهم تسجيل شركاتهم لدى الاتحاد، ولدى السلطة، واستيفاء تسجيل شركاتهم لدى السلطة، وهم سواسية'.

وأضاف: 'المقاولين في 1948 هم أهلنا ولهم الحق كأي مقاول محلي، وهناك شركات من 48 تتفاوض معنا، وأي عدم اتفاق هو نتيجة خلاف تجاري فقط، وحتى بتوريد المواد الخام الأولوية ستكون لفلسطينيي 1948'. ولكن المصري، أوضح أن الشركات الإسرائيلية الـ11 لا يوجد من بينها إلا مزدوين، بمواد خام.

وعن العقبات التي تضعها إسرائيل أمام سير العمل في المدينة، قال المصري: 'روابي تقام على أراض فلسطينية في مناطق المصنفة 'أ'، والسبب في اختيارنا لهذا الموقع كان حتى لا نعتمد على موافقات إسرائيلية، بل لتكون المنطقة تحت سيطرة فلسطينية كاملة، وبالفعل أخذنا كافة الموافقات اللازمة من قبل السلطة الوطنية وبدأنا أعمال البناء فوراً نهاية عام 2009'.

وأضاف: إن 'مشروع ضخم كهذا للأسف يحتاج إلى بعض الموافقات من طرف الاحتلال مثل المياه، ومشاريع البنية التحتية كالطرق وبالتحديد طريق الروابي-بيرزيت'.

وكذب المصري الادعاءات الإسرائيلية بتسهيل العمل في المدينة، قائلاً: 'حتى الآن لم نحصل على أي موافقة من الاحتلال رغم صغر حجم المطالب، وإنما لجأ الطرف الإسرائيلي إلى الإعلام ليعلن دعمه للمدينة بالاسم فقط، وحتى الآن لم يحصل'.

وأضاف: 'بل حتى أن الإسرائيليين تذرعو بأن روابي تلوث البيئة، رغم أن مشروع المياه العادم للمدينة ممول أميركياً، وأنا أقول كان لوزير البيئة الإسرائيلي كان الأولى أن تلتفت إلى التلوث الذي تحدثه المستوطنات الإسرائيلية في الضفة وتحديداً في القدس'.

وأكد المصري أن حجم البيع في المدينة لم يتأثر نتيجة الإشاعات بل تضاعف، قائلاً: 'رب ضارة نافعة فهذا الموضوع قربنا من الاتحاد والمجلس التنسيقي، بل وحتى وفي الساعات 48 الماضية أصبح حجم التسجيل للشراء في المدينة تضاعف من قبل المواطنين إلى أضعاف ما كان عليه سابقاً'.

#### مشاريع لتشغيل عمال المستوطنات

وقال المصري: 'اننا نعمل على مشروعين سنعلن عنهما قريباً الأول هو صندوق استثماري كبير يحمل اسم 'صندوق سراج' برأس مال 70-80 مليون دولار، وسنعلن عنه رسمياً في بداية شهر كانون الثاني أوائل فبراير، ويضم مستثمرين من الداخل والخارج لضخ استثمارات في الشركات لمواكبة التطور الذي واكب قطاع الصناعة في فلسطين'.

وأضاف: 'المشروع الثاني وهي مبادرة 'بادر وابني بلدك' بالتنسيق مع مجموعة أخرى ومع وزارة الاقتصاد والعمل وهي تستهدف بالتحديد العمال الذين كانوا يعملون في المستوطنات لنساعدهم على تعويض ما فقدوا من عمل لفتح مشاريع تجارية تعتمد على مهاراتهم عبر اتحاد المقاولين ووزارة الاقتصاد للعمل في روابي، وهذا يساعد العمالة الماهرة وغير المهرة لترك العمل في المستوطنات'.

وتابع: 'كما وأسسنا مؤسسة روابي الخيرية لعمل كل ما يلزم للمدينة مثل مسجد أو زراعة الشجر'.

بدوره، قال رئيس المجلس التنسيقي للقطاع الخاص مهدي المصري، 'منذ توليت منصب الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية منذ سنة ونصف ونحن على اتصال مع الأخوة في شركة 'بيتي'، بناء على طلب كافة الشركات والمصانع المنطوية في كافة الاتحادات الصناعية الفلسطينية، وذلك للتنسيق العمل في المدينة'.

وأضاف: 'في كل حالات الاتصال كان في تجاوب تام ومطلق من جانب روابي، ولتوضيح كافة إشكال الخدمات المحددة والمطلوبة في روابي، طبيعة الاجتماعات فنية محضة على مدى أكثر من عام للتوضيح المواصفات المطلوب توافرها للموامة مع احتياجات المدينة، حيث أن معظم المصانع بدأت بالعمل على تطوير خطوط إنتاجها'.

وتابع: 'استغربنا كثيرا الإشاعات التي طالت العمل في مدينة روابي، وما اكتشفناه من خلال اتصالاتنا مع الأخوة في روابي أن العمل يتم من خلال عمالة ومقاولين بنسبة 100%'.  
واستطرد: 'نحن نؤكد أن ما صدر من أخبار من قبل الجانب الإسرائيلي يندرج في إطار المحاولات الإسرائيلية للتشويش على سير العمل في المدينة، ونحن نستغرب التدخل المستمر في هذا المشروع الوطني في شأن اقتصادي فلسطيني بحت'.

ومن جانبه، قال رئيس اتحاد المقاولين عادل عودة: إن 'مدينة روابي مدينة فلسطينية، وستبنى بأيدي وبمهارات فلسطينية، وهذا ما أكده لنا المدير التنفيذي لشركة 'بيتي' بأن المدينة لن يدخلها أي منتج من المنتجات المستوطنات، بل الأولوية ستكون دائما للمنتج الوطني الفلسطيني، ولكن هناك مواد أساسية في البناء ستستورد من الخارج أو من إسرائيل، وذلك طبعا لا ضير فيه، كون هذه المواد مفقودة في السوق الفلسطينية، طبعا ذات الجودة المطلوبة والسعر المعقول'.

واستنكر عودة ما وصفه ب'الهجمة' التي تقودها إسرائيل، على شركة 'بيتي'.  
وشدد عودة على أهمية المشروع، قائلا: 'إن مشروع روابي إذا نفذ بشكل متسارع فإنه سيستقطب عمال المستوطنات حيث سيصرف من 200-300 مليون دولار في البداية، وهذا أمر حيوي للاقتصاد والسيادة'.